انفجارٌ في خِضم الأزمات:
أثر انفجار مرفأ بيروت على مؤسسات المدينة

نتائج التقييم - موجز (آب/ أغسطس 2021)

تتفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان منذ سنواتٍ عدة بسبب التحديات المالية الهيكلية طويلة الأمد، وتدهور الوضع أكثر مع قدوم جائحة فايروس كورونا المُستجد، ومن ناحية أخرى فقد دمرّ انفجار قوي في ميناء بيروت البحري في تاريخ 4 آب/ أغسطس 2020 العديد من المؤسسات التجارية في المدينة وهددّ عملياتها وفاقم من حجم الأزمة الاقتصادية.

نفذت منظمة العمل الدولية ومعهد فافو لبحوث العمل و البحوث الإجتماعية دراسة شملت ما مجموعه (1,664) مؤسسة تقع في المناطق المحيطة بموقع الانفجار، حيث قامت الدراسة بتحديد خصائص المؤسسات، وتأثير الانفجار عليها وعلى العاملين فيها، وإجراءات التكيف والتأقلم معها، كما تناولت الدراسة آثار جائحة فايروس كورونا-19على هذه المؤسسات.

تم إجراء مُطابقة لمدى مصداقية نتائج الدراسة المسحية من خلال عقد نقاشات مجموعات التركيز في شهر آب/ أغسطس 2021 مع ما مجموعه 27 من أصحاب المؤسسات والمشغلين في مختلف القطاعات الصناعية من أجل تتبع الوضع الحالي لمؤسساتهم.

فيما يلي ملخصٌ للنتائج الرئيسية وتوصيات الدراسة:

المؤسسات التجارية

- أظهرت النتائج أن معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة عبارة عن مؤسسات تجارية خاصة وليس لديها موظفين مدفوعي الأجر، علماً بأن ***8 في المائة*** فقط من المؤسسات التي شملها الاستطلاع لديها أكثر من خمسة موظفين.

توزيع المؤسسات بحسب الحجم (مُقاساً بعدد الموظفين). النسبة المئوية للمؤسسات.

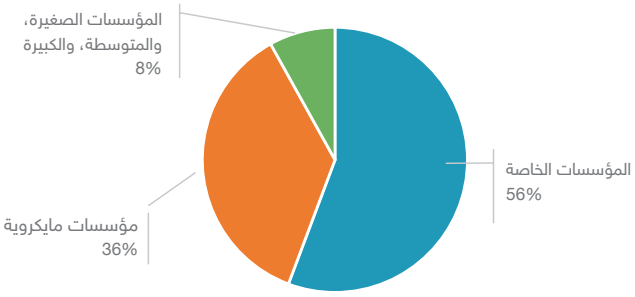

- أشارت النتائج إلى أن ما مجموعه ***14 في المائة*** من المؤسسات كانت تعمل في قطاع الضيافة (الإقامة والطعام والمشروبات) وقطاع السياحة - القطاعات التي تضررت بشدة من الانفجار والأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان وجائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- أفاد حوالي ***90 في المائة*** من المؤسسات بأنها مسجلة لدى الحكومة، ومع ذلك فإن معظمهم يشغلون عمالة غير رسمية (غير منظمة) وهو ما اتضح من خلال عدم وجود عقود عمل مكتوبة للعمال ونقص منافع الحماية الاجتماعية المقدمة لهم.

تأثير الإنفجار

- تضرر ما مجموعه ***86 في المائة*** من المؤسسات التي تم دراستها والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من منطقة الميناء بسبب الانفجار، حيث أن ***35 في المائة*** من المؤسسات أصيبت بأضرار جسيمة أو كاملة.

مستوى الأضرار للمؤسسات المشمولة في الدراسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

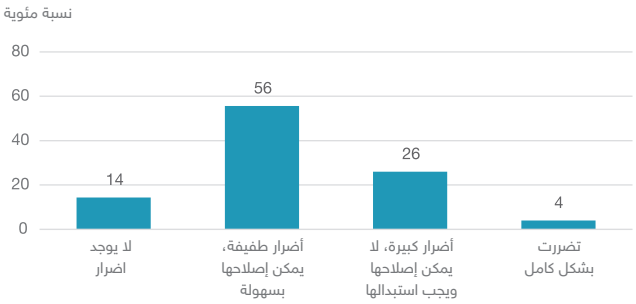

- بالرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت ببعض المؤسسات إلا أن ***40 في المائة*** منها تعمل حاليًا كما كانت قبل الانفجار، في حين تعمل نفس النسبة من المؤسسات بساعاتٍ عملٍ مخفضةٍ أو قوةٍ عاملةٍ مخفضة.
- ***أربعة عشر في المائة*** من المؤسسات المتضررة أغلقت أعمالها بشكل مؤقت أو دائم.
- أظهرت النتائج أن أعمال المؤسسات التجارية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بجائحة كورونا بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن الانفجار.
- قامت ***ثلث*** المؤسسات التى شملها المسح وتحديداً التي يعمل بها موظفون بتسريح عاملا واحداً او اكثر منذ حدوث الانفجار.

- خفّضت المؤسسات التي شملتها الدراسة أجور الموظفين بمقدار ***الثلث*** في المتوسط مما ساهم في مزيد من الانخفاض للقوةِ الشرائية للمستهلكين التي تعتمد أعمال المؤسسات التجارية عليها في نهاية المطاف.
- ***ثلاثة في المائة*** فقط من المؤسسات تعمل بشكلٍ مربحٍ بعد الانفجار مقارنة بـ ***32 في المائة*** قبل الانفجار، وأن ما مجموعه ***85 في المائة*** من المؤسسات لحقت بها خسائر مقارنة بنسبة ***28 في المائة*** قبل الانفجار، هذا الانخفاض في الربحية ساهم أيضًا في آثار الأزمة الاقتصادية على المستوى الوطني كما هو الحال بالنسبة لتاثيري الوباء والانفجار.

مقارنة الربحية ما قبل (العدد = 1,664) وما بعد الإنفجار (العدد = 1,587). نسبة مئوية من المؤسسات

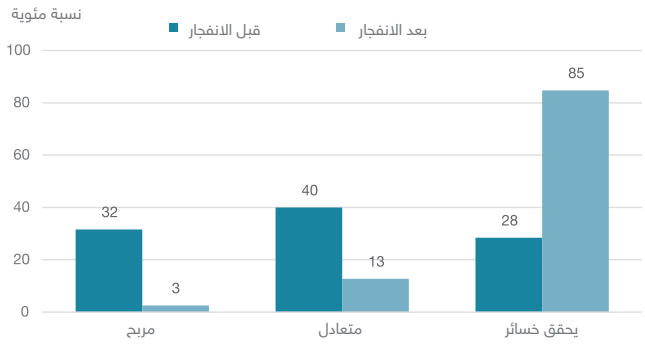

- في الوقت الحاضر فإن ما يقرب من نصف المؤسسات التجارية التي شملتها الدراسة لديها ديون، حيث أن ***70 في المائة*** من هذه الديون تعود للموردين.

تأثير جائحة كورونا

- بالنسبة للعديد من المؤسسات المشمولة بالدراسة فقد فاقم الانفجار من مستوى صعوبة بيئة العمل والتجارة المتفاقمة أصلاً بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد وكذلك بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد.

- تأثرت ما مجموعه ***93 في المائة*** من المؤسسات التي شملتها الدراسة بالوباء، وتأثرت جميع المؤسسات التي تعمل من المنزل تقريبًا (ما يصل إلى ***99 في المائة***) بسبب إغلاق الأسوق حيث الأماكن المتعارف عليها لبيع منتجاتها وخدماتها.

- أدت الجائحة إلى انخفاض مبيعات حوالي ***60 في المائة*** من المؤسسات، في حين زادت ديون ***17 في المائة*** منها، وأعلنت سبعة في المائة من المؤسسات عن إفلاسها نتيجة إجراءات الحظر والإغلاقات في البلاد.

أكثر التأثيرات حدةً لجائحة فايروس كورونا على المؤسسات. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

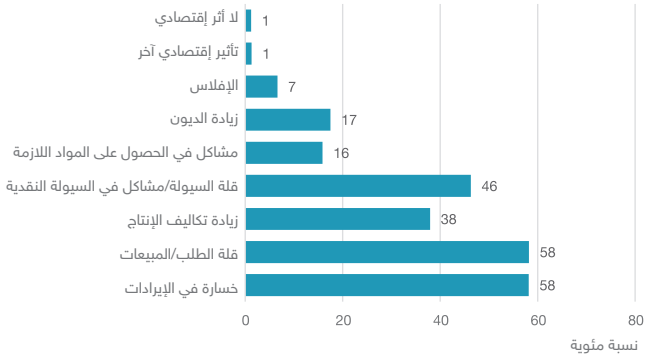

إجراءات التكيف والدعم

- حوالي ***20 في المائة*** من المؤسسات التي شملتها الدراسة تستخدم الإنترنت للترويج وبيع منتجاتها وخدماتها.
- أظهرت النتائج بأن المؤسسات التي تضررت من الانفجار وتلك التي يتم إجراء صيانة لها تستخدم الإنترنت على نطاق أوسع من المؤسسات الأخرى، مما يشير إلى أن استخدام الإنترنت أصبح إجراءً للتكيف والتأقلم بالنسبة للشركات المتضررة.
- فقط ***12 في المائة*** من المؤسسات التي شملتها الدراسة تلقت مساعدة للتعافي من انفجار ميناء بيروت، حيث تم تقديم أكثر من ***90 في المائة*** من الدعم لتجديد المباني والبنية التحتية المادية والمعدات.
- ازداد عدد المؤسسات التي تقدم خدمة التوصيل إلى المنازل من أجل تسليم منتجاتها وتقديم خدماتها بنسبة ***6 في المائة*** منذ الانفجار.

المنصات المستخدمة لتنظيم خدمة التوصيل المنزلي. نسبة مئوية من المؤسسات التي تقدم خدمة التوصيل المنزلي (العدد = 358)

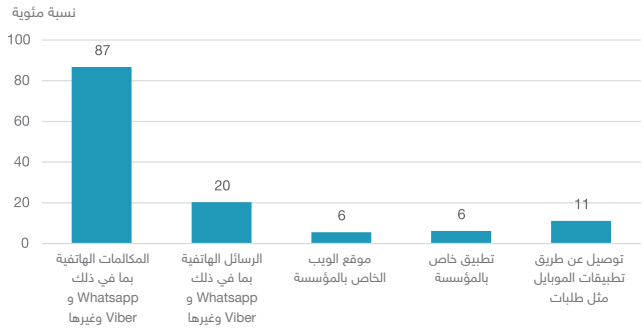

- ترغب نسبة كبيرة من المؤسسات بشكل أساسي في تلقي الدعم الذي يعالج تحدياتها الاقتصادية على نطاقٍ واسع بما في ذلك خفض النفقات الجارية - مثل الكهرباء والمياه والإيجارات - والوصول إلى العملات الأجنبية.

الآفاق والتطلعات

- ***ستين في المائة*** من المؤسسات ليست واثقة من قدرتها على الإستمرار في أعمالها، حيث تتلخص مصادر قلقهم الرئيسية خلال المستقبل القريب في الأسباب المتعلقة بالأداء الاقتصادي مثل زيادة التكاليف وانخفاض الطلب، والأسباب المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي.
- أشارت النتائج لوجود مصدر قلقٍ رئيسٍ للمؤسسات وهو مدى سهولة الوصول إلى السيولة النقدية والعملات الأجنبية وكذلك المواد الخام والسلع الوسيطة.

من السيء إلى الأسوء إلى ...؟ مناقشات مجموعات التركيز

بعد مرور عامٍ على انفجار مرفأ بيروت، يبدو أن الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان تتدهور من سيئٍ إلى أسوأ مع بقاء التوقعات المستقبلية غامضة، فقد أعادت منظمة العمل الدولية ومعهد فافو زيارة مجموعة مختارة من المؤسسات وعقدت مناقشات جماعية مركزة مع ما مجموعه 27 من أصحاب الأعمال والمشغلين لتسليط الضوء على الوضع الحالي لأعمالهم إلى جانب التأثير المباشر لانفجار بيروت عليهم، حيث حدد المشاركون مجموعة من القضايا التي تؤثر على جوانب مختلفة لأعمالهم.

الطلب على المنتجات والخدمات: أدت الأزمات المتلاحقة والمتراكمة التي يعاني منها لبنان إلى انخفاض تدريجي في الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي تفاقم بسبب انفجار ميناء بيروت، حيث يؤثر نقص الطلب على جميع القطاعات في حين يستمر الطلب على الغذاء ويزداد على الدواء، فقد أشار مالكو البقالة ومحلات بيع المواد الغذائية بالتجزئة إلى أن العملاء يشترون سلعًا أقل قابلية للتلف حيث لا يستطيع الكثيرون تخزين الطعام في الثلاجات لفترة طويلة بسبب الانقطاع المستمرللتيار الكهربائي.

القوى العاملة: بشكل عام أشارت معظم المؤسسات أنها خفضت عدد عمالها من أجل تقليل التكاليف التشغيلية وبسبب صعوبة الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بأجورهم نظرًا لطبيعتها كونها صغيرة الحجم، ومن ناحية أخرى أشار بعض أصحاب العمل إلى أنهم لجأوا إلى أقاربهم (بما في ذلك الأطفال) للحصول على المساعدة كجزء من الجهود المبذولة لتعويض فقدان موظفيهم وسد الفجوة دون الاضطرار إلى دفع أي تعويضات مالية، من ناحية أخرى يضطر العمال المسرحون إلى تولي أي مهنة متاحة لتغطية نفقاتهم.

"لقد قمت بتسريح أربعة موظفين وبقيت أعمل بمفردي على الرغم من صعوبة القيام بذلك."
صاحب صالون تصفيف شعر

المدخلات والمواد الخام: يؤدي ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الخام إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يحد من الطلب عليها بالمجمل، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مثل محلات خدمات التزيين والحلاقة فإن الزيادة في التكلفة المادية مثل سعر صبغة الشعر تعني تكلفة عالية على العملاء الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف للعزوف عن مثل هذه الخدمات، ومن ناحية أخرى فلا يستطيع أصحاب الأعمال الأخرى القيام بأنشطتهم الإنتاجية المعتادة بسبب نقص المواد المتاحة في الأسواق، فعلى سبيل المثال أصبح عمل الخياطون يقتصر بشكل كبير على إجراء الإصلاحات الخفيفة للملابس بسبب نقص المواد والخيوط اللازمة لحياكة ملابس جديدة.

تكاليف التشغيل: تعتبر الإيجارات عبئًا كبيرًا على أصحاب المنشآت وقد ازداد هذا العبء بعد حادثة الانفجار.

الديون: إن من نتائج الأزمات المتتالية التي تم الإفصاح عنها هي تراكم الديون على المؤسسات بشكل رئيسي للموردين والدائنين الآخرين ذوي الصلة، بالإضافة إلى اضطرار أصحاب المحلات لإجراء الصيانة لمباني محلاتهم التي تضررت من الانفجار على نفقتهم الخاصة الأمر الذي أدى لتكبدهم نفقاتٍ إضافية.

العملة اللبنانية وأسعار الصرافة: اتفق معظم المشاركين على أن اختلاف سعر صرف الليرة اللبنانية مع الدولار هو من أكبر التحديات التي تؤثر على الأعمال التجارية في بيروت، حيث يؤدي ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي وتقلبات أسعار الصرف إلى تقلبات أسعار السلع والخدمات، ونتيجة لذلك يتأثر استيراد وتصدير السلع بشكل كبير مع مزيد من الآثار غير المباشرة التي تؤدي إلى تذبذب السوق بشكل عام، وفي المجمل يبدو أن أزمة العملة تؤثر بشكل غير متناسب على المؤسسات الصغيرة على عكس المؤسسات الكبيرة التي قد تكون لديها القدرة على تخزين السلع بأسعار الصرف السابقة وقادرة على بيعها بأسعار الصرف الجديدة المتزايدة.

التضخم الزائد: قال المشاركون في مجموعات النقاش بأن الأسعار قد ارتفعت بشكل ملحوظ وكبير لمعظم السلع مما أدى إلى حدوث تضخم هائل وهذا يؤدي إلى حلقة مفرغة من ضعف الطلب (القوة الشرائية) وارتفاع الأسعار بشكلٍ متسارع الذي ليس بالضرورة أن يُترجم إلى زيادة في ايرادات المؤسسات والمحال التجارية.

الوقود والكهرباء: يؤثر النقص في توفير الطاقة وانقطاعه على جميع جوانب الحياة بما في ذلك المؤسسات والمشاريع التجارية، حيث يؤثرالإمداد بالكهرباء لساعات قليلة خلال النهار بشدة على العمليات التجارية وكذلك في الطلب على السلع، ففي الوقت الذي لا تتوفر فيه الكهرباء لمعظم ساعات الإنتاج الضرورية فإن توفر السيولة النقدية والوقود يؤثران أيضًا على استخدام مصادر الطاقة خارج الشبكة الرئيسية (مثل مولدات الكهرباء التي تعمل بالمازوت)، حيث يؤدي نقص الطاقة في نهاية المطاف إلى انخفاض الطلب من قبل المستهلكين مثل الطلب على السلع القابلة للتلف.

الحوكمة: أثار المشاركون موضوع الحوكمة كمشكلة منهجية تؤثر على لبنان ويتمثل ذلك في مستوى قدرته على إدارة الأزمات مثل أزمة جائحة فايروس كورونا وانفجار مرفأ بيروت، حيث تم الاستدلال على ذلك من خلال تفشي الفساد وعدم وجود حوكمة سياسية مستقرة وقضية الاحتكاركقضايا رئيسية تؤثر على مختلف مناحي الحياة وعلى سبيل المثال العجز عن توفير المنتجات الأساسية مثل الوقود والكهرباء والأدوية، وقد أشار المشاركون إلى أن المستقبل يبدو قاتماً نوعاً ما، ما لم يتم التعامل مع هذه القضايا الهيكلية الرئيسية من خلال إقامة حكومة مستقرة.

التوصيات

هناك حاجة لخطط دعم شاملة من أجل أ) تقديم الدعم المباشر للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتأثرة و ب) العمل على معالجة نقاط الضعف في النظام على نطاقٍ واسعٍ لجعله أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية، و قد يستلزم ذلك:

المدى قصير الأجل:

- الدعم الفني والتدريب للمؤسسات المتأثرة على شكل تدريب وتوجيه في مجال "استمرارية الأعمال" لمساعدة المؤسسات على تعديل نماذج أعمالها للتأقلم مع الظروف الجديدة وتطوير خطط الأزمات والمخاطر، ويجب أن يكون ذلك مصحوبًا بمنح نقدية تستهدف تلك المؤسسات التي لم تحصل بعد على الدعم لتجديد وإعادة بناء مؤسساتها، وإعادة تجديد مخزونها من السلع والمواد الخام بعد انفجار الميناء.

- تقديم التوجيه والإرشاد للمؤسسات بشأن الممارسات الفُضلى في مجال إعادة الهيكلة كاستجابة لأزمة فايروس كورونا بما يتوافق مع أحكام معايير العمل الدولية، ويشمل ذلك الاستجابة لانكماش الأعمال التجارية، وتغير طبيعة المشروع، وأساليب العمل الجديدة، والتقنيات الجديدة، والاستثمارات الجديدة وعمليات الدمج والاستحواذ وخفض التكاليف.

- وعلى غرار ذلك فإن هنالك مجموعة متنوعة من المزايا الأخرى التي تشمل النهوض بالأعمال المتضعضعة، وزيادة قيمة المؤسسة، والتحضير لبيع المؤسسة، واكتساب ميزة تنافسية، أو تهيئة المؤسسة للنمو، وبشكل مختصر للحفاظ على بقاء أعمال المؤسسة ونجاحها.

المدى متوسط وطويل الأجل:

- تطوير خطة وطنية لتعزيز صمود المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تأخذ بعين الإعتبار مايلي:
  1. بيئة العمل للمؤسسات والمشاريع التجارية، من خلال التركيز على تحسين المتطلبات والإجراءات التنظيمية للمشاريع والمؤسسات التجارية وكذلك زيادة الوصول إلى التمويل؛
  2. قدرات المؤسسات، بهدف تعزيز تنمية رأس المال البشري وتحسين الابتكار والقدرة التنافسية التكنولوجية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من اجل دعم التحول وإنشاء نماذج أعمال ومؤسسات جديدة.

- تحليل القطاعات الأكثر تضررًا من الأزمات المتعددة خلال العام أو العامين الماضيين من اجل تحديد الصعوبات المشتركة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتصميم حلول مفضّلة حسب الإحتياج، ويمكن أن يستلزم ذلك على سبيل المثال بناء قدرات الجمعيات والإتحادات القطاعية لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر فعالية، وتطوير آليات لتزويد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمعلومات محدثة عن الأسواق والأسعار والفاعلين في القطاع و / أو إيجاد متخصصين في مجال توفير خدمات تطوير الأعمال لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في القضايا ذات الإهتمام المشترك.

- كما ويمكن أن يستلزم ذلك أيضًا تحليلًا مفصّلاً لسوق التأمين (المايكروي) ودعم بناء قدرة مقدمي الخدمات على تقديم منتجات تأمينية (مايكروية) تتكيف مع احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق المنفعة المتبادلة.

- إتاحة مساحة أكبر لجمعيات الأعمال والغرف التجارية والصناعية والبنوك وشبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثلي القطاع الخاص للإطلاع وتقديم الملاحظات بشأن تدابير الاستجابة لجائحة فايروس كورونا المستجد ولتمكين التشريعات الداعمة، إزالة المعيقات وتشجيع الاستثمار، بالنسبة لبعض القطاعات ذات الأولوية فإنه لا بد من تشكيل فرق عمل قطاعية بين القطاعين العام والخاص للإفادة وتطوير خطط التعافي القطاعية من أجل النهوض وتعظيم الدعم لأصحاب العمل والموظفين.

- إن المؤسسات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي (غير المنظم) لديها قدرات وموارد محدودة لمواجهة آثار الأزمة، حيث إنها تعمل في أسواق تتسم بأرباح محدودة للغاية وفرص ضعيفة للإستمرار في العمل، وبالتالي فإن هنالك حاجة إلى استجابات متخصصة للوصول إليهم ودعمهم في التعامل مع الأزمة وتمهيد الطريق لهم للانتقال إلى الاقتصاد الرسمي المنظم بما في ذلك أنظمة الحماية الاجتماعية، بالإضافة لذلك فإنه لابد وأن تؤخذ التحديات في الوصول إلى المؤسسات غير الرسمية من خلال القنوات والإجراءات التقليدية في الاعتبار عند تصميم آليات تنفيذ البرنامج.

- ضرورة قيام الجهات الإدارية المحلية والسُلطات الوطنية المعنية بالنظر في تقديم حوافز للمؤسسات المتأثرة بشكلٍ شديد لتقليل التكاليف التشغيلية.

- دعم التحّول الرقمي، إن رقمنة الإجراءات القانونية والتنظيمية تجعل الامتثال أكثر سهولة وشفافية ومبني على التعليمات الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى تقليل تكلفة الامتثال للمؤسسات، كما أنه يساعد في وصول أفضل إلى الأسواق والتجارة الرقمية مع إزالة أو تقليل الحاجة إلى الاتصال الشخصي بشكل كبير، ويمكن أن يزيد من وصول المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالها في المناطق النائية إلى الخدمات الحكومية.

- إتاحة برامج تطوير البنية التحتية والتحول الصناعي التي يمكن أن تزيد الطلب على المنتجات والخدمات، على أن يترافق ذلك مع تحسين سياسات وإجراءات المشتريات العامة التي تعزز مرونة المؤسسات ومشاركتها.

التقرير بالكامل:

الانجليزية: http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_816272/lang--en/index.htm

العربية: http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_816273/lang--ar/index.htm

"جئت إلى هنا بعد يومين من الانفجار، السقف تدّمر، كنت مُحبطاً جداً وأتسأل كيف سأذهب إلى العمل، كيف سأستعيد نشاطي مرة أخرى؟ من سيعوضني؟"

رضوان الخطيب
صاحب صالون حلاقة

"تم تدمير حوالي ثلاثة أرباع المواد الخام التي أستخدمها لصنع الشموع بعد حادثة الانفجار، وكل هذا يكلف أموالاً، لذلك فإن الدعم الذي أحتاجه هو دعمٌ ماليٌ"

جان عيسى
صاحب متجر للحرف اليدوية

"لدينا مخاوف من أن منتجاتنا لا تُباع، حيث تظل على الرفوف لفترة طويلة، لذلك نحن ننفق المال ولكننا لا نجني هذه الأموال بسرعة"

جورجيت خوري
صاحبة محل للأدوات المنزلية

المؤلفون:

معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية
تواضروس أراجي كيبيدي، وسفين إريك ستاف، وأجي تيلتنس

منظمة العمل الدولية
مها قطّاع

Fafo

Fafo Institute for Labour and Social Research

Borggata 2B
P.0. Box 2947 Tøyen
NO-0608 Oslo
Norway
www.fafo.no

منظمة العمل الدولية

Regional Office for the Arab States

Aresco Centre
Justinien Street – Kantari
P.O.Box 11-4088
Riad Solh 1107-2150
Beirut – Lebanon
www.ilo.org